AL-ITQĀN: *Journal of Islamic Sciences and Comparative Studies*
Vol. 10, Issue No. 2, (October 2025) 65-81
Copyright © IIUM Press
eISSN 2600-8432

المفاهيم القرآنية للتكافل الاجتماعي وتطبيقاتها في المجتمع الأفغاني: دراسة تحليلية مقارنة

QUR'ĀNIC CONCEPTS OF SOCIAL SOLIDARITY AND THEIR APPLICATIONS IN AFGHAN SOCIETY: AN ANALYTICAL COMPARATIVE STUDY

رحمت الله عظيمي (Rahmatullah Azimi)* وأعمر فطان (Amar Fettane)**

الملخص: يُعَدّ التكافل الاجتماعي من أبرز القيم القرآنية التي أسهمت في بناء مجتمعٍ متماسكٍ يقوم على العدل والرحمة والتوازن. وقد أولى القرآن الكريم اهتمامًا بالغًا بتنظيم العلاقات الاجتماعية بما يضمن حماية الفئات الضعيفة وتحقيق التعاون بين مختلف أفراد المجتمع. ويكتسب هذا المقال أهميته في السياق الأفغاني المعاصر، حيث يواجه المجتمع تحديات متشابكة ناجمة عن عقودٍ من الحروب والاضطرابات السياسية والضائقات الاقتصادية، مما يجعل استلهام مفهوم التكافل الاجتماعي في ضوء القرآن الكريم ضرورة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي وتحقيق الاستقرار المستدام. ويهدف المقال إلى تحليل التصور القرآني للتكافل الاجتماعي، وبيان مدى فاعلية تطبيقاته في المجتمع الأفغاني، مع تقديم رؤية نقدية مقارنة تسعى إلى ردم الفجوة بين المبادئ القرآنية والواقع الاجتماعي المعاش. وقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القرآنية ذات الصلة، إضافةً إلى المنهج المقارن بين النموذج القرآني والممارسات الاجتماعية الراهنة في أفغانستان. وتشير النتائج إلى أن النظام القرآني للتكافل الاجتماعي يقوم على أسس الإيمان والرحمة والمسؤولية المشتركة، غير أن تطبيق هذه المبادئ في الواقع الأفغاني ما زال محدودًا بسبب العوائق البنيوية والثقافية والاقتصادية. وتختتم المقالة بتوصيات عملية تهدف إلى تفعيل قيم التكافل القرآني عبر مبادرات تربوية ومؤسسية ومجتمعية تُسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة في أفغانستان المعاصرة.

* طالب الدكتوراه، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا. البريد: rahmatullahazimi2017@gmail.com

** أستاذ مساعد، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا. البريد: fettane@iium.edu.my

Received Date: OCTOBER 15, 2025
Accepted Date: OCTOBER 28, 2025
Published Date: OCTOBER 31, 2025
DOI: https://doi.org/10.31436/alitqan.v10i2.355

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، التكافل الاجتماعي، المجتمع الأفغاني، العدالة الاجتماعية، الدراسة المقارنة.

Abstract: Social solidarity represents one of the most significant *Qur'ānic* values that contributed to the formation of a cohesive and balanced society founded on justice and compassion. *Al-Qur'ān* attaches special importance to regulating social relations in a manner that ensures the protection of vulnerable groups and promotes cooperation among all members of society. This study gains particular importance in the Afghan context, where society faces intertwined challenges resulting from decades of war, political instability, and economic hardship. Therefore, reviving the *Qur'ānic* concept of social solidarity becomes essential for rebuilding social cohesion and achieving sustainable stability. This research aims to analyze the *Qur'ānic* conception of social solidarity and to assess the effectiveness of its implementation within Afghan society. It also seeks to present a critical comparative perspective that bridges the gap between *Qur'ānic* principles and contemporary social realities. The study employs both the descriptive-analytical method—through examining the relevant *Qur'ānic* texts—and the comparative method to explore differences between the *Qur'ānic* model and current social practices in Afghanistan. The findings reveal that the *Qur'ānic* model of social solidarity is founded upon faith, mercy, and shared responsibility. However, its application in Afghan society remains limited due to structural, cultural, and economic barriers. The research concludes by proposing practical recommendations aimed at promoting *Qur'ānic* values of solidarity through educational, institutional, and community-based initiatives to strengthen social cohesion and foster sustainable development in modern Afghanistan.

Keywords: *Qur'ān*, Social Solidarity, Afghan Society, Social Justice, Comparative Analysis.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد!

فيُعَدّ التكافل الاجتماعي من القيم الحضارية الأساسية التي يرسّخها القرآن الكريم، إذ يشكّل إطارًا شاملًا لتنظيم العلاقات الاجتماعية بما يحقّق العدالة، ويصون الفئات الضعيفة، ويعزّز التعاون والإيثار بين أفراد المجتمع. ولا يقف هذا المفهوم عند حدود التوجيه الأخلاقي، بل يتجاوزه ليؤسس لنظام اجتماعي متكامل يعكس الرؤية الإسلامية للعلاقات الإنسانية في بعدها الفردي والجماعي، ويسهم بصورة مباشرة في استقرار المجتمعات وتماسكها وتحقيق التنمية الشاملة. وفي السياق الأفغاني الراهن، حيث تراكمت التحديات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة عقود من الحروب والنزاعات، تبرز الحاجة الملحّة إلى استلهام هذا المفهوم القرآني بوصفه أحد المداخل العملية لإعادة البناء الاجتماعي وتعزيز التضامن الوطني، والحدّ من مظاهر الفقر والهشاشة الاجتماعية.

إشكالية البحث

وانطلاقًا من المعطيات المطروحة، تتحدد إشكالية هذا البحث في دراسة التكافل الاجتماعي في القرآن الكريم

وإمكانات توظيفه في الواقع الأفغاني. وتتفرّع عن الإشكالية الأسئلة الآتية: (1) ما المفهوم القرآني للتكافل الاجتماعي، وما أبعاده الشرعية والاجتماعية والاقتصادية؟ (2) ما واقع التكافل الاجتماعي في المجتمع الأفغاني، وما أبرز التحديات التي تعيق تفعيله؟ (3) ما الآليات والمقاربات العملية التي يمكن أن تسهم في تعزيز التكافل الاجتماعي في أفغانستان بما ينسجم مع المبادئ القرآنية؟

أهداف البحث

ويهدف البحث إلى تحقيق غايات ثلاث هي: *أولاً:* تحليل المفهوم القرآني للتكافل الاجتماعي وبيان أبعاده الشرعية والاجتماعية والاقتصادية. *ثانياً*: دراسة واقع التكافل الاجتماعي في أفغانستان وتحديد أبرز التحديات التي تواجه تطبيقه. *ثالثاً:* اقتراح آليات عملية لتعزيز التكافل الاجتماعي بما يضمن اتساقه مع المبادئ القرآنية واستجابته لمتطلبات الواقع المعاصر.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من سعيه إلى تقديم تحليل علمي يربط بين المفهوم القرآني للتكافل الاجتماعي وواقع المجتمع الأفغاني المعاصر، وذلك من خلال إبراز الأبعاد الشرعية والاجتماعية والاقتصادية لهذا المفهوم، وتشخيص التحديات التي تعيق تطبيقه، واقتراح آليات عملية تسهم في تعزيز التضامن الاجتماعي والحدّ من الفقر والهشاشة، بما يجعل هذا البحث ذا قيمة علمية وتطبيقية قادرة على دعم الجهود الهادفة إلى إعادة البناء الاجتماعي في أفغانستان على أساس من المبادئ القرآنية ومتطلبات الواقع الراهن.

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القرآنية المتصلة بمفهوم التكافل الاجتماعي، بهدف الكشف عن أبعاده الشرعية والاجتماعية والاقتصادية كما يعرضها القرآن الكريم. كما استعانت الدراسة بـ المنهج المقارن لمقارنة التصور القرآني للتكافل الاجتماعي بواقع الممارسات الاجتماعية في أفغانستان، وذلك لتحديد مدى قابلية تطبيق المبادئ القرآنية في السياق المعاصر، والوقوف على أبرز التحديات والفرص التي يمكن أن تسهم في تعزيز منظومة التكافل الاجتماعي في المجتمع الأفغاني.

الدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على مراجعة عدد من الدراسات العلمية التي تناولت موضوع التكافل الاجتماعي من أبعاده الدينية والاجتماعية، وقد أسهمت هذه الأعمال في إثراء الخلفية النظرية للمقالة وتحديد الفجوات البحثية القائمة. ويمكن تلخيص أهم هذه الدراسات فيما يلي: قام منصور الرفاعي عبيد بدراسة الموضوع تحت عنوان: **المفهوم الإسلامي**

للتكافل الاجتماعي، فمن ميزات دراسته: أنه يعرض فيها المفهوم القرآني للتكافل بشكل منهجي، ويستند مباشرة إلى الآيات، ويربط بين التكافل والأبعاد التشريعية (الزكاة، الصدقة، الكفالة)، لأجل ذلك يعطينا حول الدراسة الحالية أساسًا نظريًا متينًا لفهم المفاهيم القرآنية، ولكن لا يطبّق على الواقع الأفغاني، ودراستي تكمل عمله عبر التحليل المقارن مع التطبيقات الميدانية في أفغانستان تمام[1]. وتطرق الباحث حسان حسين حامد الى الموضوع وكتب رسالة تحت عنوان: **حقّ التكافل الاجتماعي**، هذا الكتاب مفيد لربط المفهوم القرآني بتطبيقات مؤسساتية وإصدارات جامعية من إقليم جنوب آسيا. فمن مميزاته: أنَّه يبرز التكافل كـ"حق" للفرد في المجتمع الإسلامي، وليس مجرد تطوع، ويعتمد نصوص قرآنية وحديثية مع شرح قانوني[2]. وتحقق الباحث محمد السيد حامد حسن، في مرحلة الماجستير تحت عنوان: **نظرية التكافل الاجتماعي الإسلامي**، من مميزاته: دراسة أكاديمية منهجية تضع أُطرًا نظرية للتكافل، وتقارن بين آراء الفقهاء وتوضح ضوابط شرعية للتطبيق ويمنحنا حول دراسة الحالية أساسًا نظريًا فقهيًا لهيكل البحث "الإطار النظري"، رغم أن دراستنا تركز على التجربة الأفغانية المعاصرة[3]. وهناك دراسة يوسف وزملاؤه تحت عنوان: **المقاربات القرآنية والاجتماعية للتكافل الاجتماعي**، اعتمدت هذه الدراسة المنهج المقارن بين النص القرآني والواقع الاجتماعي في عدد من الدول الإسلامية، مسلّطة الضوء على أوجه الشبه والاختلاف بين النظرية والتطبيق العملي، كما قدمت توصيات لتعزيز التكافل الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة. وتتميز هذه الدراسة بأنها وسّعت نطاق المقارنة إلى أبعاد متعددة، بما يسهم في إثراء التحليل المقارن الذي تسعى إليه هذه المقالة.

ما يميز البحث الحالي عن دراسات المذكور: هو الجمع بين البعد القرآني الأصلي وبين التطبيق الواقعي في أفغانستان، والمقارنة التحليلية بين النصوص الشرعية وبين الممارسات الواقعية، وشمول المفاهيم القرآنية (لا تقتصر على الزكاة فقط)، وإسهام في سد الفجوة البحثية عبر دراسة تكاملية متخصصة في السياق الأفغاني. وأيضًا تشير هذه الدراسات مجتمعةً إلى وجود فجوة واضحة بين المبادئ القرآنية للتكافل الاجتماعي وبين ممارساته الفعلية في البيئات الاجتماعية المختلفة. ومن هنا تنبع أهمية هذه المقالة التي تسعى إلى تقديم رؤية تحليلية نقدية تربط بين التصور القرآني للتكافل الاجتماعي والواقع الأفغاني المعاصر، من خلال دراسة مقارنة توازن بين الجانب النصي والجانب التطبيقي.

مفهوم التكافل الاجتماعي

التكافل الاجتماعي لغةً مشتق من مصطلح "الكَفالة"، الذي يعني الضمان والرعاية، وشرعًا يُعرف بأنه التزام أفراد المجتمع بعضهم ببعض لتحقيق مصالحهم المادية والمعنوية، بما يضمن العيش الكريم للجميع ويشكّل هذا المفهوم إطارًا متكاملًا يربط بين الفرد والمجتمع على أساس من المسؤولية المشتركة والتضامن الاجتماعي[4]. وقد أبرز القرآن الكريم

---

[1] عبيد محمد أحمد، **المفهوم الإسلامي للتكافل الاجتماعي**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998)، ص87.

[2] حامد حسن حنفي، **حق التكافل الاجتماعي**، (إسلام آباد: الجامعة الإسلامية العالمية، 1995م)، ص33.

[3] حسن، محمد أحمد، **نظرية التكافل الاجتماعي في الإسلام**، (رسالة ماجستير، غير منشورة، 2002).

[4] ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، (القاهرة: دار المعرفة، 1994م-1414هـ)، ج11، ص544.

هذا المفهوم من خلال مجموعة من التشريعات والمبادئ العملية التي تهدف إلى حماية الفئات الضعيفة وتعزيز العدالة الاجتماعية، ومن أهمها:

الزكاة

التي تعد ركيزة أساسية للتكافل الاجتماعي، حيث ورد في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا**...﴾ **[التوبة: 60]**. فالزكاة تهدف إلى نقل الثروة من الأغنياء إلى الفقراء، بما يحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[5].

يبيّن النص المذكور أن الزكاة تمثّل الركيزة المحورية للتكافل الاجتماعي في الإسلام، إذ نصّ القرآن الكريم صراحة على مصارفها الثمانية في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا**...﴾ **[التوبة: 60]**. فوظيفتها الأساس تتمثّل في إعادة توزيع الثروة بما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية ويقلّل الفجوة الطبقية بين أفراد المجتمع. كما أن تخصيص هذه الموارد للفقراء والمساكين يعكس البعد الإنساني والاقتصادي للتشريع الإسلامي، الذي يسعى إلى بناء مجتمع متوازن يقوم على التكافل والتآزر. ويرى الإمام القرطبي رحمه الله أن الزكاة ليست مجرد عبادة مالية، بل هي أداة إصلاح اقتصادي تستهدف معالجة الاختلالات البنيوية في المجتمع. ومن هنا فإن الزكاة تؤدي دورًا مزدوجًا: دينيًا يتمثل في الامتثال لأمر الله تعالى، واجتماعيًا اقتصاديًا يظهر في تحقيق الاستقرار وتقوية روابط التضامن بين فئات الأمة. ويرى المفسرون أن ذكر المصارف الثمانية في سورة التوبة يهدف إلى سد حاجات المجتمع على مستويات متعددة: الفقراء، المساكين، العاملين على جمع الزكاة، وفي سبيل الله... إلخ.

التطبيق في المجتمع الأفغاني

المجتمع الأفغاني يعاني من نسب مرتفعة من الفقر والبطالة نتيجة الحروب الطويلة وضعف البنية الاقتصادية. والزكاة في الممارسة الأفغانية غالبًا تُؤدّى بصورة فردية أو أهلية (عبر المساجد أو الجمعيات)، مما يؤدي إلى ضعف التنظيم وغياب التوزيع العادل على جميع المصارف الشرعية.

المقارنة

النص القرآني يضع إطارًا مثاليًا للتكافل، يقوم على التوازن والعدالة الشاملة. التطبيق في أفغانستان يُظهر فجوة واضحة بين النظرية والممارسة؛ فبينما يركز النص على توزيع الثروة المنظم وفق مصارف محددة، يبقى التطبيق الأفغاني متأثرًا بعوامل سياسية واقتصادية وضعف المؤسسات. هذا التباين يبرز أهمية البحث، لأنه يسعى إلى تحليل هذه الفجوة واقتراح حلول عملية مستندة إلى المفاهيم القرآنية.

---

[5] القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، **الجامع لأحكام القرآن**، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٢، 1384هـ)، ج8، ص168.

الإنفاق في سبيل الله

يُعَدُّ الإنفاق في سبيل الله من الركائز الأساسية التي تُسهم في تعزيز قيم التكافل الاجتماعي داخل المجتمع الإسلامي، إذ يجمع بين البُعد التعبدي والوظيفة الاقتصادية والاجتماعية. وقد شبَّه القرآن الكريم ثواب المنفقين بمثلٍ زراعيٍّ حيٍّ يبرز مضاعفة الأجر، قال تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ**﴾ **[البقرة: 261]**. وقد أكد ابن كثير أن هذه المضاعفة تمثل حافزاً نفسياً وروحياً للمسلم حتى يُقدِم على العطاء دون خشية من الفقر أو النقصان. وبيّن القرطبي أن الإنفاق يشمل كل ما يُبذل في وجوه الخير، سواء في الجهاد أو في إعانة المحتاجين أو في سد حاجات المجتمع[6].

ومن المنظور الاقتصادي المعاصر، يرى القرضاوي أن الإنفاق إذا ما أُطِّر في مؤسسات منضبطة فإنه يُسهم في إعادة توزيع الثروة، والحد من الفوارق الاجتماعية، ويدعم التنمية المستدامة[7]. وأما في المجتمع الأفغاني المعاصر، فإن الحاجة إلى تفعيل قيمة الإنفاق أشد إلحاحاً بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر. ورغم أن المساجد والمدارس الدينية تقوم بدور بارز في جمع الصدقات والزكوات، إلا أن غياب التنظيم المؤسسي يقلل من أثرها، وهو ما يستدعي تطوير آليات وقفية وتنموية حديثة. كما أن توجيه هذه الموارد نحو مشروعات إنتاجية كالتعليم والصحة والمشاريع الصغيرة يُمكن أن يُحوِّل الإنفاق من مجرد إعانة عاجلة إلى رافعةٍ للتنمية طويلة الأمد، الأمر الذي يسهم في تعزيز الوحدة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي للشعب الأفغاني.

الإحسان إلى اليتيم

يُعتبر الإحسان إلى اليتيم من أسمى صور التكافل الاجتماعي التي أكد عليها القرآن الكريم، حيث جاء النص الصريح: ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ**﴾ **[الضحى: 9]**. فالآية الكريمة تُبرز البعد الإنساني في التعامل مع الفئات الأضعف داخل المجتمع، وتضع أساساً شرعياً لحماية حقوق الأيتام وصون كرامتهم. وقد بيّن النسفي في تفسيره" فلا تغلبه على ما له وحقه لضعفه" أي أن القهر المقصود هو كل صور الظلم والاستعلاء على اليتيم، سواء بحرمانه من حقه المالي أو بالتقصير في رعايته المعنوية والاجتماعية[8].

ومن الناحية الاجتماعية، يُمثّل الإحسان إلى اليتيم تجسيداً لمبدأ التكافل، حيث يتحمّل المجتمع مسؤولية سد الفراغ الذي تركه فقدان العائل، بما يحفظ للأيتام حقوقهم ويضمن لهم حياةً كريمة. وهذا المبدأ يُسهم في وقاية المجتمع من الانحرافات الاجتماعية الناشئة عن الحرمان والتهميش، ويعزز قيم الرحمة والتعاطف بين أفراده.

المجتمع الأفغاني يُعد نموذجاً بارزاً للحاجة الملحة إلى تفعيل هذا المبدأ، إذ خلّفت عقود الحرب والاضطرابات

---

[6] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**. ج3، ص240.

[7] القرضاوي، يوسف، **فقه الزكاة**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1973م)، ج2، ص42.

[8] النسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، (بيروت: دار الكلم الطيب، 1421هـ)، ج4، ص560.

أعداداً كبيرة من الأيتام الذين يفتقرون إلى الرعاية الكافية. ففي كثير من المناطق، تعتمد رعاية الأيتام على جهود فردية أو خيرية محدودة، مما يجعلهم عرضة للاستغلال أو الانحراف. ومن هنا، فإن تبنّي مؤسسات وقفية متخصصة لرعاية الأيتام، وتوفير التعليم والتأهيل لهم، سيُحول هذا المبدأ القرآني من مجرد توجيه أخلاقي إلى سياسة اجتماعية عملية، تسهم في بناء جيل قادر على المساهمة في تنمية الوطن[9].

التعاون على البر والتقوى

يُعتبر التعاون على البر والتقوى من أرقى صور التكافل الاجتماعي التي يقرها القرآن الكريم، حيث جاء النص صريحاً: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ **[المائدة: 2]**. فالآية تؤكد على أن التكافل لا يقتصر على المساعدات المادية فقط، بل يمتد ليشمل الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية، عبر تأسيس شبكات دعم متبادلة تعمل على نشر الفضائل وصون المجتمع من الانحراف والفساد.

وقد فسّر الطبري رحمه الله هذه الآية "وليعن بعضكم، أيها المؤمنون، بعضًا "على البر"، وهو العمل بما أمر الله بالعمل به "والتقوى"، هو اتقاء ما أمر الله باتقائه واجتنابه من معاصيه، أي أن التعاون على البر يشمل كل أمر الله به من أعمال الخير التي تعود بالنفع على أفراد المجتمع، مثل التربية الصالحة، والإرشاد، ومساعدة المحتاجين، بينما يمتنع التعاون في المعاصي لما يترتب عليه من فساد اجتماعي[10].

فالمجتمع الأفغاني، الذي يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة نتيجة الحروب والاضطرابات الطويلة، يمكن أن يستفيد عملياً من هذا المبدأ من خلال تعزيز العمل الجماعي بين أفراد المجتمع في مجالات مثل:

- التعليم الديني والمدني، لضمان توعية الشباب بالقيم والأخلاق.
- مشاريع التنمية المجتمعية الصغيرة التي تُدار جماعياً.
- دعم البرامج الوقفية والخيرية بشكل مؤسسي.

وباختصار، فإن التعاون على البر والتقوى يخلق شبكات اجتماعية داعمة تحمي المجتمع من الانحراف، وتساعد في بناء بيئة يسودها التضامن والرحمة، وهو مكمّل للزكاة والإنفاق والإحسان إلى اليتيم.

أبعاد التكافل الاجتماعي في القرآن

يمكن استنتاج أن التكافل الاجتماعي في النص القرآني له أبعاد متعددة، أبرزها:

البعد الاقتصادي:

يشمل الزكاة والصدقات والوقف كأدوات مالية تنظم توزيع الموارد وتحدّ من الفوارق الطبقية، وتحقق العدالة الاقتصادية

---

[9] المقابلات شخصية للباحث.

[10] الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، (بيروت: دار الرسالة، 1420هـ)، ج9، ص490.

بين أفراد المجتمع. وقد أشار الشوكاني إلى أن هذه التشريعات تعمل على إعادة توزيع الثروة بما يضمن سد حاجات الفقراء والمحتاجين .وفي السياق مجتمع الأفغاني، يعتبر هذا البعد بالغ الأهمية، إذ يخفف من حدة الفقر ويوفر موارد ضرورية للفئات الأشد حاجة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها البلاد[11].

البعد الاجتماعي:

يهدف هذا البعد إلى حماية الفئات الأكثر ضعفًا مثل الأيتام والأرامل والمساكين، بما يحقق التلاحم الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع. وأوضح القحطاني رحمه الله أن هذا البعد يعكس البُعد الإنساني للتشريع، ويؤكد على واجب المجتمع في رعاية أفراده الأكثر حاجة، تجعل المجتمع المسلم كالأسرة الواحدة، يرحم القوي القادر الضعيف العاجز، والغني يحسن إلى المعسر، فيشعر صاحب المال بوجوب الإحسان عليه كما أحسن الله إليه، قال الله تعالى: ﴿**وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ**﴾ **[القصص:٧٧]**. فتصبح الأمة الإسلامية كأنها عائلة واحدة، وتطفئ حرارة ثورة الفقراء؛ لأن الفقير قد يغضب، لما يرى من تنعم الأغنياء، فإذا جاد الأغنياء على الفقراء كسروا ثورتهم وهدؤوا غضبهم، وتمنع الجرائم المالية مثل: السرقات، والنهب، وما أشبه ذلك؛ لاستغناء الفقراء عن هذه الجرائم بإعطائهم الزكاة، أو بالصدقة والإحسان إليهم.. في أفغانستان، حيث خلفت الحروب أعداداً كبيرة من الأيتام والمحتاجين، فإن تعزيز هذا البعد من خلال برامج مؤسسية يمكن أن يحد من الهشاشة[12].

البعد الأخلاقي والتربوي:

يتضمن هذا البعد تعزيز قيم التعاون، والإحسان، والعدل، ومساعدة الآخرين، بما يرسخ السلوك الإيجابي ويقوي الروابط المجتمعية. وقد ذكر القحطاني رحمه الله أن هذه القيم تُعد من أعمدة استقرار المجتمع واستدامة التضامن بين أفراده، منها: استعانة الفقير بما يأخذ من الزكاة على طاعة الله، ولولا ذلك لاشتغل قلبه بالهموم شغلاً يمنعه من العبادة، بل ربما يوقعه ذلك في شك من ضمان الله تعالى الرزق له ولكل مخلوق، والزكاة تزكي الفقراء والمساكين بسد حاجاتهم، وإغنائهم عن ذل السؤال، والتطلع إلى ما في أيدي الخلق، وترغيب الفقير في فعل الخيرات والإحسان إلى من دونه؛ لما يرى من إحسان الغني إليه، وتحقيق أهم عناصر التمكين في الأرض والنصر على الأعداء[13]. قال الله تعالى: ﴿**الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ**﴾ **[الحج: 41]** وفي السياق الأفغاني، يمكن لهذا البعد أن يترجم عمليًا من خلال تعزيز التعليم الديني والمدني، وتنمية المشاريع الاجتماعية التي تشجع على العمل الجماعي وروح المسؤولية تجاه الآخرين.

---

[11] القحطاني، سعيد، **الزكاة في الإسلام في ضوء القرآن والسنة: مفهومها، مكانتها، حكمتها، فوائدها، أحكامها، شروطها ومسائلها**، (القصاب: مركز الدعوة والإرشاد، 1431هـ)، ص20.

[12] المصدر نفسه، ص31.

[13] المصدر نفسه، ص31.

تطبيقات التكافل الاجتماعي في المجتمع الأفغاني

يمتاز المجتمع الأفغاني بخصائصه القبلي–الإسلامية التي تجمع بين الأعراف المحلية والقيم الدينية، لتشكّل شبكة متكاملة من مظاهر التكافل الاجتماعي المستمرة عبر التاريخ. وتشمل هذه الممارسات التقليدية تقاسم الموارد بين العشائر، واستضافة الفقراء والمحتاجين، ودعم المجاهدين والأيتام، بما يعكس الروح القرآنية في التعاون والعدالة، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا...﴾ [التوبة: 60]، وقوله: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: 9].

ساهمت هذه الممارسات في بناء مؤسسات غير رسمية لدعم المحتاجين وضمان استمرارية التكافل عبر الأجيال، بما يجعل المجتمع نموذجًا حيًا لتطبيق قيم التكافل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية. ومن أبرز هذه المؤسسات مجالس الشورى، التي تضم كبار العشائر والزعماء المحليين، وتعمل على حل النزاعات، تقديم المشورة، وتنظيم شؤون المجتمع بطريقة عادلة، مما يعزز الوحدة والتضامن بين أفراد المجتمع.

إلى جانب الشورى، تلعب المؤسسات الخيرية المحلية دورًا مكملًا، مثل لجان المساجد والجمعيات التعليمية والدعوية، التي تقدم دعماً مباشراً للفقراء والمحتاجين، على غرار الهلال الأحمر الأفغاني الذي يوفر خدمات صحية وتعليمية. هذه المؤسسات تعكس تناغمًا بين البعد الديني والثقافي والاجتماعي، وتكمل دور القبائل في حماية الفئات الضعيفة ورعاية حقوقهم. وكما تُعد الضيافة وتبادل الدعم بين الأسر من القيم الثقافية الراسخة، حيث توفر الأسر المأوى والطعام للزوار والمحتاجين، وهو ما يعكس روح التكافل الاجتماعي ويعزز الترابط الاجتماعي والتعاون في الأزمات.

وتلعب المساجد دورًا مزدوجًا، فهي ليست مجرد أماكن للعبادة، بل تعتبر مراكز لجمع الزكوات والصدقات والتبرعات، وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين. كما توفر المساجد منصة للتثقيف الديني والاجتماعي، من خلال الدروس الدينية والمحاضرات واللقاءات المجتمعية، لتعزيز قيم التعاون، الإيثار، ومساعدة الآخرين، ما يجعلها ركيزة أساسية للحفاظ على الترابط الاجتماعي واستدامة التضامن بين الأفراد.

مع تطور المجتمع، برزت أشكال حديثة من التكافل الاجتماعي، مثل الجمعيات التعاونية، المبادرات الشبابية، وبرامج الإغاثة الدولية، التي تعزز شبكات الدعم المحلية وتزيد من فعالية التكافل الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، تواجه هذه المنظومة تحديات بنيوية، أبرزها: ضعف التنظيم الرسمي للزكاة والأوقاف، استمرار الفقر والبطالة، التفاوت الجهوي والقبلي، وتأثير الحروب الطويلة على البنى التقليدية للأوقاف والتعليم الديني. وبناءً على ذلك، تمثل منظومة التكافل الاجتماعي في أفغانستان نموذجًا حيًا لقدرة القيم القرآنية على التكيف مع الواقع الاجتماعي، مع التأكيد على ضرورة تطوير آليات مستدامة لضمان استمراريتها وفاعليتها، بحيث يستمر التكافل كأداة استراتيجية لتعزيز التضامن الاجتماعي وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافق مع المبادئ القرآنية في المجتمع الأفغاني المعاصر [14].

---

[14] عبد المجيد فالح الرشيدي، "قيم التكافل الاجتماعي وعلاقتها بتحقيق الاستقرار الأسري من منظور التربية الإسلامية"، **المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية**، المجلد 74، العدد 2، 2023.

التحديات الراهنة للتكافل الاجتماعي في المجتمع الأفغاني

سيتناول هذا القسم تحديات متعددة المتعلقة بالراهنة للتكافل الاجتماعي في المجتمع الأفغاني، ومنها:

أولاً: عرض التحديات مع البيانات والأمثلة

1. الفقر الممتد والبطالة:

تُشير بيانات UNDP إلى أن حوالي 75 ٪ من سكان أفغانستان اعتُبروا «غير مضمّنين لسبل العيش» (subsistence-insecure) في عام 2024، أي أنهم لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، المسكن، الصحة[15]. تقرير البنك الدولي يشير إلى أن ما بين 15.2 و23.8 مليون شخص (ما يعادل نحو نصف السكان تقريباً) يعيشون في فقر مدقع (أقل من 3 دولارات يومياً) في أفغانستان. وفقا لمسح " Welfare Monitoring Survey" (2023) فإن حوالي 62 ٪ من الأسر لا تستطيع تلبية احتياجاتها الأساسية (نقطة استهلاك) حتى منتصف 2023 [16].

من الأمثلة الملموسة: في المناطق الريفية التي تشكل نحو 71 ٪ من السكان، الخدمات الأساسية مثل الصحة والصرف الصحي والتنقل محدودة، ما يزيد من هشاشة الأسر في تقديم المساعدة لبعضها البعض[17].

البطالة: رغم أن هناك بيانات أقل تفصيلاً، إلا أن تقرير البنك الدولي يشير إلى أن «وظائف الجودة نادرة» وأن "النشاط غير الرسمي والبطالة تحت الاستخدام" ينتشران[18].

2. الارتباط بتكافل المجتمع:

عندما يعيش غالبية السكان في حالة عدم أمان اقتصادي أو ليس لديهم دخل ثابت، فإن الأسر نفسها تكون مُثقلة بالتكاليف اليومية وليس لديها «فائض» للتبرع أو المساعدة الاجتماعية. إن البطالة تؤثر على قدرة الفرد أو الأسرة على المشاركة المجتمعية، سواء عبر الزكاة أو الصدقات أو حتى العون المجتمعي، لأن الأولوية تكون للبقاء على قيد الحياة. بهذه الحالة، الشبكات التقليدية (القبائل، المجالس المحلية، الجمعيات الدينية) تجد نفسها أمام عدد أكبر من الحالات المستحقة، لكن ذات قدرتها على الدعم ضَعُفت.

---

[15] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (7 مايو 2025). التعافي الاقتصادي الهش في أفغانستان غير قادر على مواجهة نقص مستوى الكفاف، وفقًا لتقرير جديد. كابل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). https://www.undp.org/afghanistan/press-releases/afghanistans-fragile-economic-recovery-no-match-subsistence-shortfall-new-report-finds)

[16] البنك الدولي. (يونيو 2024). نشرة رصد الحماية الاجتماعية في أفغانستان – الإصدار الخامس، واشنطن: البنك الدولي. [الرابط]- https://thedocs.worldbank.org/en/doc/c-3f096a1ecf88a9729a3d8c399dcd856(/original/Afghanistan-Social-Protection-Bulletin-Fifth-Edition.pdf0310012025

[17] المصدر نفسه.

[18] المصدر نفسه.

3. ضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية – نقص التنظيم والتنسيق

غالبية العمال في القطاع الريفي يعملون بصيغة «عامل عائلة غير مأجور» أو عمل موسمي، ما يعني هشاشة الدخل. هناك نقص في تنسيق الجمعيات الخيرية والزكاة والأوقاف، كما أنك أشرت في النص: "محدودية الموارد، ونقص التنسيق بين الجمعيات الخيرية، وضعف التنظيم الرسمي للزكاة والأوقاف". هذه النقطة يمكن الإشارة إليها أنها مقبولة كتحليل، مع أن الدراسات الميدانية قد تكون أقل تفصيلاً متاحة.

على سبيل المثال، التقرير يشير إلى أن الاقتصاد الأفغاني «يعتمد بشدة على المساعدات الدولية والواردات» وأن القطاع الإنتاجي لا يزال ضعيفاً[19]. إن البُنية التحتية الاجتماعية (كالمؤسسات التعليمية، الصحية، النقل) ضعيفة أو مصابة بالشلل في كثير من المناطق: هذا يُضعِف قدرة المجتمعات على الوصول إلى شبكات التكافل، أو حتى معرفة الحالات المستحقة بشكل واضح.

كيف يؤثّر هذا على التكافل؟

عندما تكون المؤسسات غير منظمة، فإن عملية «تحديد المستحقين» أو متابعة «حالات الفقر/الضعف» تصبح أقل دقة، مما قد يؤدي إلى ازدواجية أو ظلم أو تخيّب في توزيع الموارد. إن الزكاة والأوقاف التي تحتاج إلى إدارة جيدة تحتاج إلى سجلّ من المستحقين، ومتابعة، وتنظيم، لكن في ظروف البنية التحتية الضعيفة تصبح أقل فعالية. بذلك، تكون هناك فجوة بين التوجه الديني/المجتمعي الجميل في التكافل، وبين القدرة الواقعية على تنفيذه بشكل منظم ومستدام.

4. الصراعات المستمرة والهجرات القسرية وتفكيك النسيج الاجتماعي

أفغانستان تشهد موجات كبيرة من العائدين (من إيران وباكستان) والنزوح الداخلي بسبب النزاع أو الكوارث. تقرير UNDP يقول إن «أكثر من 2.3 مليون شخص عائدين» خلال فترة محددة[20].

النزوح يضعف المجالس المحلية والقبائل في قدرتها على متابعة ودعم الأعضاء: فالشخص الذي ينتقل إلى منطقة جديدة قد لا يكون له رابط قوي مع شبكة محلية. هذا يُضعف دور «المجالس القبلية» أو «شبكات القبيلة والمجتمع المحلي» في التكافل لأنهم يفقدون السيطرة أو المتابعة أو القدرة على التقييم. مثال: تقرير البنك الدولي يشير إلى أن في المناطق ذات العائدين بكثافة، الوظائف وصلت إلى 95 ٪ بطالة... مما يعني عجزاً ضخماً في القدرات المحلية[21].

---

[19] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (أبريل 2025) المراجعة الاجتماعية-الاقتصادية لأفغانستان 2023–2024: مكاسب هشة، وتعمّق انعدام الأمن المرتبط بالكفاف. كابل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. [الرابط](https://www.undp.org/afghanistan/fragile-gains-deepening-subsistence-insecurity-2023-2024).

[20] المصدر السابق نفسه، البنك الدولي. (21 أبريل 2025).

[21] المصدر نفسه.

الأثر على التكافل:

الشبكات الاجتماعية التقليدية تُبنى على الاستقرار والروابط المحلية: الانتقال والهجرة تُضعف هذه الروابط. كما أن فجوة «مكان المستحق – ومكان المتبرّع» تكبر، مما يجعل التنظيم المحلي أكثر صعوبة. إن المجتمع قد يتحوّل من الاعتماد على المساعدات المحلية إلى الاعتماد على مساعدات خارجية، مما يُضعِف المبادرة المحلية والتكافل الداخلي.

5. الاعتماد على التبرعات الفردية والزكاة وعدم وجود استراتيجيات مستدامة

في ظل الأزمة الاقتصادية، فإن تبرعات الأفراد قد تنخفض أو تتأخر، مما يجعل الشبكات الاجتماعية مرهقة وغير ثابتة. إضافة لذلك، كما أشرنا، ضعف تنظيم الزكاة والأوقاف يجعل من الصعب تحويل التبرعات إلى برامج مستدامة بدلاً من إعانات موسمية. لا توجد – على الأقل في التصريحات المتاحة – بيانات مفصلة حول نسبة ما يُجمع من زكاة أو مقدار ما يُخصّص للمشاريع التنموية مقابل الإعانات، لكن التحدي معترف به ضمنياً من قبل المؤسسات الدولية التي تطلب «إدماجًا أكبر للمجتمعات المحلية»[22].

نتيجة ذلك:

التكافل يصبح أقل قدرة على الاستجابة للأزمات أو الفقر المزمن، وبدلاً من أن يكون «بنيوياً» يصبح «طارئاً». هذا النوع من التكافل الطارئ يكون أقل فعالية في معالجة الأسباب الجذرية للفقر، ويزيد من احتمال استمرار دورة الاعتماد والضعف.

6. نقص التعليم والتوعية بالقيم الاجتماعية–الدينية للتكافل + تفاوت جغرافي وقبلي

التعليم: التقرير يشير إلى أن معدل التعليم وحقوق النساء قد تراجعت، مما يعني أن التوعية بمفاهيم التكافل الاجتماعي – مثل الصدقة، الزكاة، التعاون – ربما لم تُفعل بالشكل المطلوب[23].

التفاوت الجغرافي/القبلي: البيانات تشير إلى أن المناطق الريفية – التي تمثل 71 ٪ من السكان – أكثر حرماناً[24]. بالتالي فإن توزيع الدعم قد يكون غير متوازن: مجتمعات قليلة لديها شبكات أقوى، وأخرى بالكاد لديها أيّ شبكة فعالة.

أثره على التكافل:

نقص التوعية يعني أن بعض الأفراد أو الأسر لا يكونون على دراية كاملة بحقوقهم كفقراء أو واجباتهم كمُتبرعين، مما يقلّل من المشاركة. إن تفاوت التوزيع يؤدي إلى شعور بعدم العدالة، مما قد يُضعِف الدعم المجتمعي في بعض المناطق. كما أن شبكة التكافل التقليدية قد تُركّز في مناطق معينة، بينما تُهمّش أخرى، مما يقلّل من «شمولية» التكافل.

---

[22] المصدر نفسه، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (7 مايو 2025)

[23] المصدر نفسه.

[24] المصدر نفسه.

7. الهجرة والنزوح ... تفكيك الشبكات المحلية (مكرّراً إلى حد ما)

لقد تم التطرق سابقاً ضمن النقطة الثالثة. لكن يمكن الإشارة إلى أن النزوح الداخلي والخارجي («الداخل–إلى–داخل» أو «من/إلى–البلد المجاور») يُسبب فقدان شخص لمحيطه الاجتماعي، وللشبكة التي كانت تستند إليها. وهذا يضع الأسر المنتقلة خارج نطاق متابعة المجالس القبلية، أو الخيرية المحلية، أو حتى برامج الزكاة التقليدية التي غالباً ما تُدار محلياً. والنتيجة: فئات مستحقة جديدة تظهر، لكن «شبكة التكافل» ليست مجهّزة لاستيعابها بشكل سريع أو منظم.

8. الحاجة إلى نهج متكامل ومستدام

بناءً على ما سبق، يبدو أن التكافل الاجتماعي التقليدي في أفغانستان بحاجة إلى إعادة هيكلة وتحويله من «مساعدة وقت الأزمات» إلى «نهج استراتيجي مستدام» يُمكن أن يُدعم من خلال:

1) تعزيز الزكاة والأوقاف وتنظيمها بشكل مؤسسي.
2) تطوير الجمعيات الخيرية المحلية وتدريبها على الإدارة، التقييم، تطوير البرامج.
3) دمج برامج الإغاثة الدولية مع شبكات المجتمع المحلي لضمان الاستفادة القصوى من الموارد.
4) التأكد من العدالة في التوزيع عبر التنسيق الجغرافي والقبلي.
5) رفع مستوى التوعية والتعليم بالمفاهيم المرتبطة بالتكافل الاجتماعي.

دور القيم القرآنية:

مثلاً من القرآن الكريم: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (الذاريات: 19) – تدل على وجوب وجود حق للمحتاج في مال ذوي القدرة، مما يربط بين المنظومة الدينية والأخلاقية وبين الواقع الاجتماعي. لذلك، الإصلاح المؤسسي يجب أن يحافظ على هذا البُعد الديني مع مراعاة البُعد الثقافي–المحلي.

ثانياً: أمثلة من الواقع الأفغاني

تقرير UNDP (أبريل 2025) يقول: «أُدخل لمؤشر عدم الأمان المعيشي (Subsistence-Insecurity)17 مؤشراً غير نقديّ عبر أبعاد تَعيّش، دخل، وصحة. في 2024، المكونان الأكبر مساهمة في هذا العامل هما الظروف المعيشية (37 ٪) وسبل العيش (37 ٪) وصحة (26 ٪)»[25]. كما أشار تقرير البنك الدولي (2024Fall) يقول: "بينما انخفضت أسعار بعض السلع، إلا أن عدد كبير من الأسر ما يزال يعاني، وفقاً لمسح AWMS: نحو نصف السكان يعيشون في فقر بنحو 20 مليون شخص تقريباً في منتصف 2023. "

[25] المصدر نفسه، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (7 مايو 2025.

إن نسبة مشاركة النساء في التوظيف انخفاض حاد: التقرير يقول إن نسبة النساء العاملات في كل القطاعات تقلصت من 11% في 2022 إلى 6% في 2023[26].

حالة الفقر المعلنة: أحد المصادر يقول إن 34 مليون أفغاني يعيشون تحت خط الفقر في تقدير لـ 2023، أي نحو 85 ٪ من السكان، بزيادة كبيرة عما قبل[27].

كل هذه الأرقام تدعم الفرضية التي طرحتها: أن الفقر والبطالة، وضعف البُنى، والنزوح، كلها عوامل تُضعف قدرة المجتمع على التكافل.

ثالثاً: توصيات عملية وخطوات لتعزيز التكافل الاجتماعي في السياق الأفغاني

1. *تطوير قاعدة بيانات للمستحقين*

إنشاء سجل محلي–محسّن للمستحقين (أيتام، أرامل، أسر بلا معيل، المهجرين داخلياً) باستخدام تقنية بسيطة (بالتعاون مع المجالس القبلية والمراكز الدينية). هذا سيسمح بالتوزيع المنظم للزكاة والصدقات، وتجنّب التكرار أو الإهمال.

2. *تنظيم الزكاة والأوقاف – نحو «صندوق تكافل محلي»*

على المستوى المحلي: تحويل الزكاة التي تُجمع في مسجد أو مجلس إلى صندوق يُدار بشفافية، تُحدد أولوياته (مسكن، علاج، تعليم)، وتشجيع إنشاء «وقف تنموي» وليس فقط إعانة مؤقتة: مثلاً وقف يساهم في قرض حسن أو مشروع صغير لأحد المستحقين، ما يزيد من الاستدامة.

3. *دمج الجمعيات الدينية–المجتمعية مع برامج دعم سبل العيش*

بدلاً من الاعتماد على المساعدة النقدية أو العينية فقط، دمج برنامج تمكين اقتصادي (تدريب مهني، دعم مشروع صغير). مثلاً: تمكين امرأة أرملة لتبدأ مشروعاً بسيطاً في المنزل – بالتنسيق مع الزكاة/الوقف – يُسهم لاحقاً بأن تكون مصدر دعم لغيرها.

4. *تشجيع التنسيق بين الجهات المحلية والدولية*

الجمعيات المحلية والمجالس القبلية غالباً تكون أول من يعرف الحالة، لكن تحتاج إلى موارد ومعرفة. التعاون مع المنظمات الدولية يمنح موارد وخبرة. على سبيل المثال، المشاريع التي ترعاها UNESCO لتعزيز «الترابط الاجتماعي» (Social Cohesion) في أفغانستان – تكثيفها في هذا المجال.

5. *توعية المجتمع بالقيم والمشاركة*

إدخال برامج توعوية في المساجد، المدارس الدينية، المراكز المجتمعية، تُوضح قيمة التكافل، الزكاة، الصدقة، وليس فقط كفعل فردي، بل كمشاركة مجتمعية مؤسسية. كما أن التفاوت الجغرافي والقبلي يمكن أن يقلّ إلى حدّ كبير إذا

---

[26] المصدر نفسه، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. (أبريل 2023).

[27] المصدر نفسه.

وُضِع مبدأ العدالة المحايد: «من يحتاج أكثر يُعطى أكثر».

6. *مراقبة وتقييم الأداء*

كل مشروع أو برنامج تكافل يجب أن يكون له معيار تقييم: كم عدد المستفيدين؟ هل زاد دخلهم؟ هل استمرّت مساعدتهم؟ وهذا يسمح بتحويل التكافل من شكل «عطاء غير منظم» إلى «برنامج مدروس».

7. *تطوير شبكة استجابة طارئة*

لأن النزاعات والكوارث (زلازل، هجرات، عائدون) جزء من الواقع، لا بدّ أن يكون هناك «خطة طوارئ تكافل» تخصّ المجتمعات المحلية، بحيث تُجهّز مسبقاً – مثلاً صندوق طوارئ محلي، أو شبكة احتياطية من التبرعات. والهدف: عندما يأتي نزوح أو أزمة، لا تُنهار شبكة الدعم المحلية بالكامل.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن القرآن الكريم قدم منظومة متكاملة للتكافل الاجتماعي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، مما يعكس حرص الشريعة الإسلامية على تحقيق العدالة الاجتماعية ورعاية الفئات الضعيفة. وأظهرت الدراسة أن المجتمع الأفغاني يمتلك رصيداً ثقافياً ودينياً غنياً في مجال التكافل الاجتماعي، يتمثل في شبكة قوية من المؤسسات التقليدية، مثل المساجد، الأوقاف، المجالس القبلية، ولجان الجمعيات الخيرية المحلية، التي تمثل ركائز أساسية للحفاظ على الترابط الاجتماعي ودعم الفئات المستضعفة.

كما بينت الدراسة أن الممارسات القرآنية والتقاليد العرفية القبلية ساهمت في تأسيس ثقافة قوية من التضامن الاجتماعي، حيث يجمع المجتمع بين الدعم المالي والمعنوي للفئات المحتاجة، بما يحقق حماية اجتماعية شاملة ويعزز من روح التعاون والعدالة التي حثّ عليها القرآن الكريم. ومع ذلك، تواجه هذه المنظومة تحديات عدة، أبرزها الظروف الاقتصادية الصعبة، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ضعف البنية التحتية الاجتماعية، تداعيات الصراعات المستمرة والهجرات القسرية، فضلاً عن اعتماد المجتمع بشكل كبير على التبرعات الفردية والزكوات، مما يجعل استمرارية التكافل الاجتماعي عرضة للتقلبات الاقتصادية والاجتماعية.

كما تؤثر معدلات التعليم ونقص التوعية بالقيم القرآنية والاجتماعية المرتبطة بالتكافل على ضعف المشاركة المجتمعية، بينما يؤدي التفاوت الجغرافي والقبلي إلى توزيع غير متوازن للموارد بين المناطق، ما يقلل من العدالة الاجتماعية ويضعف استدامة التكافل.

التوصيات والحلول المقترحة لتعزيز التكافل الاجتماعي في المجتمع الأفغاني

استناداً إلى النتائج المستخلصة من الدراسة وتحليل التجارب القرآنية والممارسات المجتمعية في أفغانستان، توصي الدراسة بعدد من الإجراءات الاستراتيجية لتعزيز منظومة التكافل الاجتماعي وتحقيق استدامتها وفاعليتها.

أولاً، تعزيز المؤسسات الدينية والخيرية من خلال زيادة الدعم المالي والتنظيمي للمساجد، الأوقاف،

والجمعيات الخيرية المحلية، لضمان توزيع الزكاة والصدقات بفاعلية وعدالة، بما يتوافق مع التوجيه القرآني في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ...﴾ [التوبة: 60]. تلعب هذه المؤسسات دوراً محورياً في رعاية الفئات الضعيفة وتخفيف حدة الفقر، كما تعزز الترابط الاجتماعي وتؤسس لبيئة تضامنية مستمرة.

ثانياً: تفعيل دور النظام القبلي والمجالس الشورية من خلال تطوير آليات "الجرگه" و"الشورى" لتشمل برامج اجتماعية منظمة، تعنى بالأيتام والمحتاجين والمجاهدين، مع ربطها بالمؤسسات الرسمية لضمان دمج العرف التقليدي مع السياسات الحديثة، وهو ما يعكس المبدأ القرآني للتعاون على البر والتقوى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: 2]. يُعد هذا التكامل ضرورياً لتقوية شبكات الدعم المحلية وتوسيع دائرة الاستفادة من الموارد المتاحة.

ثالثاً: تطوير السياسات الحكومية للتكافل الاجتماعي عبر وضع خطط وطنية شاملة تشمل برامج حماية اجتماعية للفقراء والأيتام والأرامل، مع إنشاء مؤسسات رقابية لضمان الشفافية والعدالة في توزيع الموارد، وتحقيق تكافل مؤسسي متكامل يجمع بين المجتمع والدولة وفق المنظومة القرآنية.

رابعاً: تعزيز التوعية والتثقيف المجتمعي من خلال المدارس، الجامعات، ووسائل الإعلام، بهدف ترسيخ قيم التكافل والتعاون، وتعزيز حس المسؤولية الاجتماعية والتطوع لدى الأفراد والمجتمع.

خامساً: الشراكة مع المنظمات الدولية والمحلية للاستفادة من الخبرات العالمية وتطوير برامج حماية اجتماعية مستدامة تقلل آثار النزاعات والفقر، وتضمن استمرارية منظومة التكافل الاجتماعي. سادساً، **تفعيل شبكات التكافل الرقمية لإدارة جمع وتوزيع الموارد الخيرية بشكل أكثر فعالية وشفافية، مما يسهل الوصول إلى الفئات المستحقة ويحد من الهدر أو التكرار في تقديم الدعم.

سابعاً: إنشاء مؤسسات وطنية للتكافل الاجتماعي تعمل وفق المبادئ القرآنية، وتنسق جهود المجتمع المدني والعشائر لضمان شمولية وفاعلية الدعم، مع تعزيز دور الأوقاف والزكاة كمصادر مستدامة للتمويل الاجتماعي، ووضع آليات واضحة للإدارة والرقابة لضمان وصول الدعم إلى المستحقين. ثامناً، تطوير برامج تعليمية وتوعوية داخل المدارس والجامعات لترسيخ قيم التكافل القرآنية في الأجيال القادمة، بما يضمن غرس هذه المفاهيم في النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

وعلى الرغم من هذه التوصيات، تشير الدراسة إلى عدد من التحديات الجوهرية التي تعيق تطبيق المنظومة القرآنية للتكافل الاجتماعي في الواقع الأفغاني. أبرزها: غياب التنظيم المؤسسي الشامل الذي يربط الدولة والمجتمع في منظومة متكاملة، الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية بدلاً من تفعيل الموارد المحلية، نقص التشريعات الحديثة وآليات التنسيق المؤسسي، وتأثر التقاليد بالقيم الحديثة والتحولات الاجتماعية الناتجة عن النزوح والهجرة، مما يضعف شبكات التضامن التقليدية ويحد من فاعلية التكافل الاجتماعي. بناءً على ذلك، تؤكد الدراسة أن تعزيز التكافل الاجتماعي يتطلب دمج المبادئ القرآنية مع سياسات اجتماعية حديثة، تضمن العدالة والاستدامة، وتفعيل الموارد المحلية، مع تطوير آليات تنظيمية واضحة، والشراكة مع المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، لضمان تحقيق التضامن الاجتماعي الشامل، والحماية المتكاملة للفئات الضعيفة، بما يحقق التوازن بين القيم الدينية والثقافية المحلية ومتطلبات التنمية المستدامة في المجتمع الأفغاني المعاصر.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. (1414/1994هـ). **لسان العرب**. القاهرة: دار المعرفة.

آل قحطاني، د. سعيد. (1431هـ). **الزكاة في الإسلام في ضوء القرآن والسنة: مفهومها، مكانتها، حكمتها، فوائدها، أحكامها، شروطها ومسائلها**. القصاب: مركز الدعوة والإرشاد.

حامد، حسن حنفي. (1995). **حق التكافل الاجتماعي**. إسلام آباد: الجامعة الإسلامية العالمية.

حسن، محمد أحمد. (2002). **نظرية التكافل الاجتماعي في الإسلام** (رسالة ماجستير، غير منشورة).

سليم عمري، حسن إبراهيم هنداوي. (2017). العمل التطوعي ودوره في التكافل الاجتماعي، وآليات تفعيله في ظل التحديات المعاصرة. **مجلة الرسالة: المعرفة الانسانية والدراسات الإسلامية**. العدد 1.

الطبري. (1420هـ). **جامع البيان في تأويل القرآن**. بيروت: دار الرسالة.

عبد المجيد فالح الرشيدي. (2023). قيم التكافل الاجتماعي وعلاقتها بتحقيق الاستقرار الأسري من منظور التربية الإسلامية. **المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية**، المجلد 74، العدد 2، 2023.

عبيد، محمد أحمد. (1998). **المفهوم الإسلامي للتكافل الاجتماعي**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

القرضاوي، يوسف. (2015). **فقه الزكاة**. القاهرة: القاهرة.

القرطبي. (1387/1967هـ). **الجامع لأحكام القرآن**. القاهرة: دار الكتب المصرية.

النسفي. (1421هـ). **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**. بيروت: دار الكلم الطيب.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (أبريل 2023). **الآفاق الاجتماعية–الاقتصادية لأفغانستان 2023**. كابل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. [الرابط] (https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-04/SEO%202023-Executive%20Summary_English.pdf)

البنك الدولي. (21 أبريل 2025). **تحديث التنمية في أفغانستان – أبريل 2025**، واشنطن: البنك الدولي. [الرابط] (https://thedocs.worldbank.org/en/doc/71dd45bbb425564ee41e22e1dc2c2f57-0310012025/original/Afghanistan-Development-Update-April-2025-Final.pdf)